S/PRST/2023/6

Distr.: General 7 December 2023

Arabic

Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة 9497 التي عقدها مجلس الأمن في 7 كانون الأول/ديسمبر 2023 فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالى باسم المجلس:

"يؤكد مجلس الأمن من جديد مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين وفقا الميثاق الأمم المتحدة.

"ويشر مجلس الأمن إلى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام 1961، بصريغتها المعدَّلة ببروتوكول عام 1972، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام 1971، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000 والبروتوكولات الملحقة بها، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003، والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية لمكافحة الإرهاب، وإلى جميع القرارات ذات الصلة التي اتخذها.

"ويشدد مجلس الأمن على أن الدول مسؤولة في المقام الأول عن منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها وأن تأمين حدودها هو حق سيادي، ويؤكد من جديد في هذا السياق التزامه بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك مبادئ المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد أيضا أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن مكافحة الأعمال الإرهابية ويشير إلى قراره 2482 (2019) الذي يدعو الدول الأعضاء إلى تحسين تنسيق الجهود على جميع المستويات من أجل تعزيز استجابة عالمية للتصدي للصلات القائمة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، سواء منها الجريمة الداخلية أو عبر الوطنية، التي تشكل تهديدا للأمن الدولي.

"ويعرب مجلس الأمن عن القلق إزاء التهديدات الخطيرة والمتزايدة التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية ويسلم بأن الإرهابيين قد يستفيدون، في سياقات ومناطق محددة، من الجريمة المنظمة، سواء كانت محلية أو عبر وطنية، مثل الاتجار بالأسلحة والمخدرات والممتلكات الثقافية،





والاتجار بالأشخاص، فضلا عن الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، بما فيها الذهب وغيره من الفلزات الثمينة والأحجار الكريمة والمعادن والفحم والنفط والأخشاب، والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، والجرائم الأخرى التي تلحق الضرر بالبيئة.

"ويلاحظ مجلس الأمن أن الجرائم عبر الوطنية قد تهدد أمن البلدان المدرجة في جدول أعماله، بما في ذلك الدول الخارجة من النزاعات، ويعرب عن اعتزامه النظر في هذه التهديدات، حسب الاقتضاء. وفي هذا السياق، يعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء تزايد الاتجار بالمخدرات وتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتهريبها برا وجوا وبحرا، وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية التي تقوم بها الجماعات والشبكات الإجرامية المنظمة التي تقوض سلطة الدول وتهدد السلام والأمن في مناطق كثيرة من العالم؛ ويلاحظ مجلس الأمن مع القلق الصلة بين الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب في بعض الحالات وفي بعض المناطق.

"ويسلم مجلس الأمن بأهمية تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والقرصنة والسطو المسلح في البحر.

"ويدعو مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء إلى تحسين إدارة الحدود والتعاون الدولي من أجل الحد بشكل فعال من انتشار التهديدات عبر الوطنية، ويسلم بضرورة وضع استراتيجيات متمايزة للتصدي للتهديدات المتصلة بأمن الحدود، ويصر كذلك على أهمية أن تعتمد الدول الأعضاء نهجا شاملا ومتوازنا، حسب الاقتضاء.

"ويعرب مجلس الأمن عن القلق إزاء تطور الجماعات والشبكات الإجرامية المنظمة، التي أصبحت أفضل تجهيزا بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة، وبسبيلها إلى أن تصبح أكثر لامركزية وتنوعا وترابطا في عملياتها غير المشروعة، مما يمكن أن يؤدي في بعض الحالات إلى تقاقم الأخطار التي تهدد الأمن الدولي.

"ويسلم مجلس الأمن بضرورة أن تتخذ الدول الأعضاء تدابير مناسبة تتسق مع القانون الدولي للتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما يشمل الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب؛ ويحث الدول الأعضاء على القيام على الصعيد الوطني، وحسب الاقتضاء، بتعزيز قدراتها في مجالات القضاء وإنفاذ القانون ومراقبة الحدود، وتطوير قدراتها على التحقيق بشأن شبكات الاتجار.

"ويعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق إزاء النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها المزعزع للاستقرار وإساءة استخدامها، الأمر الذي يهدد السلام والأمن الدوليين في مناطق مختلفة من العالم، ويتسبب في إزهاق العديد من الأرواح، ويسهم في زعزعة الاستقرار وانعدام الأمن.

"ويشدد مجلس الأمن على أهمية أن تتخذ الدول الأعضاء تدابير مناسبة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وفقا للقانون الدولي وأطرها القانونية المحلية، لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة مع التنظيمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية والإرهابيين، وأن تمنع، ضمن هذا السياق، قيام الإرهابيين والجماعات والشبكات الإجرامية المنظمة بتسريب الأسلحة الصغيرة

23-24639 2/3

والأسلحة الخفيفة ونهبها أو الحصول عليها من المخزونات الوطنية، ويؤكد في هذا الصدد أهمية مساعدة الدول، بناء على طلبها، ولا سيما في البلدان والمناطق المتأثرة بالنزاع، لتمكينها من رصد ومراقبة مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بغية منع الجماعات الإجرامية والإرهابية من الحصول على هذه الأسلحة.

"ويشدد مجلس الأمن على أهمية التعاون الدولي لمنع وإنهاء تسريب الأسلحة وتوريدها غير المشروع إلى الإرهابيين والجماعات والشبكات الإجرامية المنظمة، ويشجع الدول الأعضاء في هذا الصدد على تعزيز تعاونها، خصوصا في المجال القضائي ومجال إنفاذ القانون، بما يتوافق مع التزاماتها الدولية وأطرها القانونية المحلية.

"ويدعو مجلس الأمن إلى تعزيز تنسيق إجراءات الأمم المتحدة، بما في ذلك إجراءات وكالاتها وصناديقها وبرامجها، بغية تعزيز فعالية الجهود الدولية الملائمة.

"ويشجع مجلس الأمن الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب مكافحة الإرهاب وكيانات الاتفاق العالمي لمكافحة الإرهاب التابعة له، وكذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، على أن تواصل، كلّ في حدود ولايته، مساعيها لتزويد الدول الأعضاء، بناء على طلبها، بالمساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل دعمها في منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب ومكافحتهما، وعلى أن تواصل إعداد التقارير في هذا الخصوص.

"ويسلّم مجلس الأمن بأهمية تعزيز التحليل السياسي والمتصل بالنزاعات، بما في ذلك، عند الاقتضاء، التحليل المتعلق بالشبكات الإجرامية التي تدعم الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، ويدعو الأمين العام إلى أن يراعي، حسب الاقتضاء، هذه العوامل في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى منع نشوب النزاعات، وتحليل النزاعات، وتقييم البعثات المتكاملة وتخطيطها، وأن ينظر في إدراج ذلك في تقاريره المتعلقة بالحالات المدرجة في جدول الأعمال.

"ويسلم مجلس الأمن بأهمية المجتمع المدني، بما في ذلك المجتمع المدني الأهلي، والمنظمات الشعبية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، ومراكز الفكر، ووسائط الإعلام، والشباب، والمرأة، والقيادات الثقافية والتربوية والدينية، في زيادة الوعي بتهديدات الإرهاب والتصدي لها بمزيد من الفعالية".

3/3 23-24639